أ.الجيلالي المستاري

باحث دائم ، مركز البحث
في الأنتروبولوجيا الاجتماعية
والثقافية،وهران

أشكالة التسامح في التراث الإسلامي : قراءة في مشروع محمد أركون

الملخص :

"وأنا أعتقد أن أي إنسان يتصور أنه مهيأ لإنزال العذاب بإنسان آخر بدعوى أنه ينشد خلاص نفسه، فإن مثل هذا الإنسان يبدو غريبا عني وعن أي شخص آخر. ومن المؤكد أنه لا يوجد إنسان يعتقد أن مثل هذا الفعل يصدر عن المحبة أو إرادة الخير "

جون لوك، رسالة في التسامح ، ترجمة: منى أبو سنة، القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، 1997، ص22.

أحاول في هذا المقال أن أبحث سؤال التسامح عند واحد من مفكري الإسلام الجدد هو محمد أركون ، باعتبارأن الباحث والمثقف في المجال العربي المعاصر سيتناول هذا السؤال في سياق إشكالي حول مفهوم التسامح في حد ذاته ومدى حضوره أو غيابه في التراث الكلاسيكي والثقافة العربية الإسلامية، أي أنه يطرح في إطار مشاريع نقد التراث...

في أطروحة محمد أركون يبدو أن تاريخ الإسلام في الفترة الكلاسيكية — القروسطية — هو تاريخ اللاتسامح، لأن انبثاق فكرة التسامح معرفيا ارتبط بعقل الأنوار الذي استطاع أن يطيح بسلطة علماء الدين، ووضع القطيعة النهائية بين السلطة الإلهية والسلطة البشرية، وعلى إثر هذه الثورة التاريخية طرحت موضوعات الديمقراطية وحقوق الإنسان ، أي الانتقال من الفكر اللاهوتي والسياج المغلق الذي ميز الفضاء الوسيط بما فيه الفضاء الإسلامي إلى فكر عقلاني تنويري حديث على الرغم من المنحى الذي صاغته

التجربة الفلسفية الإسلامية في محاولة لتجاوز العقلانية الفقهية ، وحتى ذلك العقل الفلسفي نفسه قد استبعد تماما منذ وفاة ابن رشد ، ليحل محله تاريخيا نظام معرفي فقهي يستبعد كل الحقائق المخالفة للحقيقة الوحيدة للتراث، هذا التراث الذي شكل سياجا دوغمائيا مغلقا يتميز بنظام الإقصاء ، والأمر هنا لا يتعلق- حسب أركون — بالعقل الإسلامي وحده بل بكل عقل ديني تأسس على نظام ثيولوجي سياسي ، لم يفصل فيه بين الديني و الأيديولوجي و بهذا ينتهي أركون إلى التأكيد بأن التراث الإسلامي لم يعرف التسامح إلا في شكله " السلبي " كما يتجسد عند العرب في مفهوم العفو أو الغفران و هو معنى مختلف تماما عن المفهوم "الإيجابي " للتسامح وفق قيم الحداثة والذي يتأسس على معاني المشاركة و المساواة.

يرتبط انبثاق مفهوم التسامح — بدلالاته الحديثة — فلسفيا وتاريخيا بعصور النهضة والأنوار في أوروبا، ويطرح نفسه في سياق موضوعات حديثة كالديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان وإشكاليات وثنائيات لها تاريخها كالديني والإيديولوجي، السلطوي والمعرفي، الإلهي والتاريخي، إلا أن ذلك لا ينفي إعادة التفكير فيه وأشكلته من خلال سياقات ثقافية ودينية وتاريخية مختلفة، لأنه لا يشكل حقيقة مفارقة نناقش إمكانية أو استحالة القبض عليها، بل هو موضوع له واقعيته الاجتماعية، يرتبط بشروط تاريخية، بممارسات لها إنجازاتها وانعكاساتها، لها حضورها ومنطوقها في الخطابات والنصوص ولها حجبها وتغيبها وتغييبها أيضا.

سؤال التسامح له راهنيته في النقاشات النظرية والحقول المعرفية المختلفة بحكم التحولات التي يشهدها العالم اليوم ، الأمر لا يتعلق بثقافات بعينها بل بكل الثقافات الراهنة . محور الاهتمام ينطلق من كون سؤال التسامح من الأسئلة التي لا يمكن استنفاذها باعتباره غير متجاوز، تقتضي الضرورة المعرفية إعادة التفكير فيه باستمرار، لا نكتفي في ذلك بالبعد الموضوعي القائم على المقاربة التاريخية للوقائع المحسوسة، بل بالنظرة النقدية

التي ترمي – بتعبير علي حرب – إلى الكشف والتعرية والفضح لكشف آليات السيطرة وعلاقات القوة، تعرية وجوه التقديس والتنزيه والأسطرة للأفعال البشرية والدنيوية، وفضح الإستراتيجيات التي يتستر عليها ووراءها الفاعلون الاجتماعيون في التاريخ. لا تستهدف الفاعلية النقدية السلطات السياسية أو الدينية فحسب بل تستهدف أيضا أنظمة المعرفة وآليات اشتغال الفكر وأبنيه الثقافة السائدة في سياق اجتماعي أو تاريخي معين.

إن المفكر في المجال العربي وبحكم انشغالاته المعرفية الآنية سيجد فكره محاصرا منذ البداية بسؤال إشكالي خاص يدور حول مسألتي التسامح والتعصب ومدى حضورهما أو غيابهما في التراث الإسلامي، وقد بدأ هذا النقاش من خلال مقالتين ، إحداهما للأديب اللبناني المقيم بمصر " أديب إسحاق " بعنوان "التعصب والتساهل " كتبها سنة 1874 ، والأخرى لجمال الدين الأفغاني بعنوان " التعصب " كتبها في مجلة "العروى الوثقى" الصادرة بباريس سنة 1884، ليتبلور أكثر فيما بعد من خلال واحدة من أهم المناظرات الفكرية في الثقافة العربية الحديثة بين المثقف المسيحي اللبناني فرح أنطون والإمام الأزهري محمد عبده ، بعدما كتب الأول مقالا في مجلة "الجامعة" عن محنة ابن رشد ومن خلالها عن أشكال التعصب الديني التي شهدها التاريخ الإسلامي ورد عليه الثاني نافيا أن يكون قد جرى في تاريخ الإسلام اضطهاد للعلماء ، وتواصلت التعقيبات والردود بينهما، وساهم رشيد رضا في هذه المناظرة لتبدو مجلتا "الجامعة" و"المنار" وكأنهما تمثلان خطين متضادين في تناول مسألة التسامح أو التساهل بتعبير تلك الفترة من مطلع القرن العشرين، حيث تواصل الجدل خاصة مع ردود " المنار" وحملتها على كتاب مصطفى عبد الرازق " الإسلام وأصول الحكم" وكتاب طه حسين " في الشعر الجاهلي"(1).

أركون، سؤال التسامح واستراتيجية التأصيل:

عندما يتناول "مفكرو الإسلام الجدد"(2) بتعبير رشيد بنزين ومنهم محمد أركون سؤال التسامح ، يبقى تناولهم هذا ضمن الإشكالية المركزية للفكر العربي الإسلامي الحديث منذ مطلع القرن العشرين، إشكالية الإسلام والحداثة رغم الاختلاف في مقاربات التحليل وسياقات التناول .

لقد تطرق مفكرو الإسلام الجدد إلى مسألة الحداثة مثلهم في ذلك مثل الإصلاحيين السابقين لكن أشكلتهم لها كانت مختلفة تماما . لقد كان منطلق الإصلاحيين محاولة التوفيق بين نصوص الدين وإنجازات الحداثة ، محاولة مبنية على المعادلة التالية: قبول العلوم والتكنولوجية شرط أن لا تمس العقيدة الدينية وقواعد الحياة الاجتماعية القائمة على منطق المعرفة الفقهية ، على الرغم من الحضور الجلي لعقلانية مستنيرة لدى محمد عبده ، أما مفكرو الإسلام الجدد فينطلقون من كون الحداثة فترة من تاريخ الإنسانية أصبح فيها للعقل مكانة مركزية ، والعقل عندهم ليس كونيا بل يبنى وفق أطر اجتماعية وشروط تاريخية ومن خلال تطبيقات وخطابات متعددة ، للحداثة منجزات ذات أهمية في المجال الإنساني مثل فكرة الفرد الذي يفكر بحرية ، يكتشف الطبيعة ويطمح لأن يبني بنفسه عالما أفضل ، لكن هؤلاء المفكرين من نقاد الحداثة أيضا وبنفس الجدية والصرامة المنهجية التي ينتقدون بها التراث مثلهم في ذلك مثل عدد من المفكرين المعاصرين كهابرماس ، بورديو و آلان تورين على الرغم من اختلاف الفضاء الإشكالي (3). إنهم لا يستهدفون الدفاع عن نموذج تطبيقي معين للحداثة، و لكنهم في الآن نفسه يتبنون من الحداثة ذلك التنوير و تلك الروح النقدية التي أنتجتها و طورتها المعارف الحديثة كاللسانيات و علوم اللغة و السيميولوجيا و التاريخ المقارن للأديان و علم الاجتماع و التي بإمكانها أن تساعد في دراسة التراث الديني وفق طرق بحث أكاديمية معتمدة على مناهج موضوعية .

يؤسس محمد أركون أشكلته problématisation التاريخية والفلسفية لموضوع التسامح في إطار هذه الرؤية ، ففي محاضرة له في ندوة قرطاج بتونس سنة 1995 والتي أعلنت سنة دولية من أجل التسامح ، يناقش أركون السؤال في سياق مشروعه - نقد العقل الإسلامي- " الذي يستهدف من خلاله بناءعلم إسلاميات تطبيقية بمحاولة تطبيق المناهج العلمية المعاصرة على النصوص ومختلف فروع المعرفة الدينية، تلك المناهج التي طبقت فعلا على نصوص دينية أخرى خاصة منها المسيحية " (4)، في هذا السياق ينتقد أركون منهجية "التأصيل" أي القراءة التبجيلية للتراث الديني ومحاولة فهمه من الداخل، لأن عملية تأصيل أية معرفة سواء كانت دينية أو علمية، أو فلسفية أو أخلاقية أو غيرها مآلها الفشل ، إذ أن هناك قاعدة معرفية تلزم أي عقل في إنتاجه للمعرفة، إنها قاعدة مرتبطة بالوضع اللغوي والاجتماعي والتاريخي الذي يعيش فيه الإنسان ويتقيد به العقل، وهي محكومة بمستويات ثلاثة :

أ- مستوى ما يمكن التفكير فيه Espace du pensable ، ويتعلق باللغة المستخدمة وإمكانياتها كما يرتبط بالنظم والعقائد الخاصة بمجموعة ما في فترة تاريخية ما.

ب- مستوى ما لا يمكن التفكير فيه L'impensable ، أي عدم القدرة على إنتاج معرفة ما بسبب مانع يعود إلى محدودية العقل ذاته أو انغلاقه في طور معين من أطوار المعرفة مثل ارتباط العقل الديني الإسلامي بالنظام المعرفي القروسطي، فما كان لفقيه أو متكلم أو فيلسوف طيلة القرون الوسطى وحتى فجر الحداثة أن يفكر في المواطنة أو التسامح أو حقوق الإنسان بنفس المدلولات الحديثة لهذه المفاهيم، لأن العقل يفكر ضمن بنية معرفية وسياق تاريخي واجتماعي ولا يمكنه أن يطالب بالقفز على تاريخه.

ج - مستوى ما لم يفكرّ فيه L'impensé ، إذا اكتفى الفكر زمنا طويلا بترديد ما تسمح به اللغة والنصوص العقائدية ومعارف السلف الماضية فإنه سيتراكم ويثقل ويسيطر على العقل عندئذ ما لم يفكر فيه بتلك اللغة وفي تلك الدائرة المعرفية والفترة التاريخية (5).

إن التوجه إلى إستراتيجية التأصيل رغم استحالتها معرفيا يعود حسب أركون إلى إعراض العقل الإسلامي عن جدلية "اللغة – الفكر – التاريخ" ، واعتماده على مفهوم جوهري وثابت للدين، وبالتالي تقديس كل ما كان غير مقدس، وتنزيه كل ما كان غير منزه وتحويل كل إبداع إنساني دنيوي (للسلف) إلى شيء ديني(6)، هذا التفكير اللاتاريخي ألبس العقل الإسلامي غطاء وغشاوة، ومهمة الدراسة العلمية كشف هذا الغطاء وإزالة تلك الغشاوة وتعرية الحقيقة.

إن الباحث الأكاديمي وهو يدرس النصوص والمعارف الدينية ليس مناضلا إيديولوجيا يناقش القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية لإقامة "تسوية" بين الدين ومعطيات العصر، بل لا يصح له إلاّ أن يضع كل الإنتاج المعرفي على محك البحث والأشكلة لاستنطاق اللامفكر فيه والمسكوت عنه ووضع كل معرفة دينية ماضية في سياقها التاريخي. في هذا الإطار يرى أركون أن الدراسة العلمية للتراث تقتضي مقاربتين : مقاربة تاريخية، أنثروبولوجية سوسيولوجية ومقاربة ألسنية سيميائية أدبية.

أتصور أنه بناء على هذه الرؤية المنهجية تتأسس أشكلة التسامح/اللاتسامح عند أركون مركزا في ذلك على مسألتين أساسيتين : الفرق بين العقل الديني والعقل الحديث، والفرق بين التسامح السلبي والتسامح النقدي الإيجابي.

مسألة الفرق بين العقل الديني والعقل الحديث :

إن أشكلة مسألة التسامح لا تقف في نظر أركون عند الحدود المفهومية للتراث الإسلامي، بل ينبغي توسيع التحري التاريخي والنقد الفلسفي ليشملا الحدود الابستمولوجية للعقل الديني بصفة عامة ذلك أن "كل تراث يؤسس ملفوظاته وتعاليمه على استعمال مضبوط للعقل"(7)، عقل يقوم على مسلمات أساسية يحافظ عليها محافظة صارمة انطلاقا مما يطالب به " المؤمن" من طاعة لنظام – العقائد واللاعقائد- بما يجعله يتقمص كل النظام النفسي، الاجتماعي والسياسي للتراث خاصة في جانبه القانوني –

التشريعي- أو ما يسميه أركون بـــ " التقنين القضائي أو الفقهي لأوامر الله ونواهيه"(8)، هذا العمل التقني الذي أصبح مرادفا لما يسمى الاجتهاد، تم معظمه في فترة " التكوين أو التدوين" (تدوين النصوص الأساسية للمذهب السني والشيعي) – أي بين عامي 661 م – 950 م تقريبا، هذا التراث الذي ينتمي إلى فترة معينة من تاريخ الفكر بشكل عام هي الفترة القروسطية، ترسّخ بمرور الزمن وأصبح مثاليا، نموذجيا ومقدسّا يفرض نفسه باعتباره التراث الوحيد والأوحد، ويرفض أن تطبّق عليه المراجعة التاريخية أو الدراسة النقدية، فشكل بذلك سياجا عقائديا مغلقا(9)، إحدى أهم مميزاته رفض كل محاولة للتمييز بين الديني والسياسي حتى ولو كانت المحاولة لأهداف معرفية ، وكلّما مرّ الزمن زاد تقديس التراث وتراكم تصلبّ السياج المغلق أكثر ونزع عن التراث كل صبغة تاريخية وعندئذ يفرض على العقل جدلية صارمة تميز بشكل قاطع بين الممكن التفكير فيه، وما لا يمكن التفكير فيه، ومسألة التسامح واللاتسامح تشكل جزءا من تلك الأشياء المتراكمة التي لا يمكن التفكير فيها، وفي هذا السياق يشير أركون إلى مثال الجزائر وما عرفته من أحداث مأساوية تعود أساسا إلى منطق هذا السياج العقائدي الذي يسود السياق الإسلامي كله" فإذا أنت لم تتموضع داخل السياج العقائدي المغلق لدين ما أو حتى لطائفة ماأو لمذهب ما فإن المؤمنين لا يستطيعون أن يتسامحوا معك لأنهم يعتبرونك كافراأو زنديقا أو ملحدا..."(10).

يقف العقل الديني وراء كل إشكال التراث، ويمثل في الآن نفسه نتيجتها ومصلحتها، إنه عقل يقوم على ثالوث لا ينفصم هو المقدس، الحقيقة والعنف ؛ فباعتبار تقديس كل أشكال التراث تصبح الحقيقة بالنسبة لكل تلك الأشكال واحدة، معصومة ومقدسة لا يمكن أن تمس أو تخترق، وبالتالي تستحق أن يضحى من أجلها بكل التضحيات بما في ذلك "اللجوء فورا وبشكل متسرع إلى العنف"(11) دون تردّد أو تعقل. المقدس والحقيقة والعنف أركان ثلاثة يرتكز عليها الوجود والمباشر للجماعة المؤمنة التي تعيش أمل النجاة

في الآخرة وفق منطق العقل الديني القروسطي وهذه الجماعة مستعدة للعنف من أجل الدفاع عن حقيقتها المقدسة تاريخيا، ولا يتعلق هذا بالأديان فقط بل حتى بالقوميات والهويات اللغوية المسحوقة، الاستراتيجيات قد تتغير لكن منطق التفكير واحد.

يرى أركون أن أهم ما قام به العقل الحديث – عقل الحداثة بداية بعصر النهضة والأنوار– هو تفكيك السياج المغلق وكسر حواجزه بـــ" تعويض المركزية اللاهوتية الدوغمائية "théocentrisme dogmatique بميتافيزيقا متمركز حول العقل logo-centrisme métaphysique" (12)،وقد تم التمهيد لهذه العملية في الإسلام مثلما كان الأمر في المسيحية منذ العصر الوسيط من خلال التوتر القوي الذي كان سائدا بين اللوغوس الأرسطي والطرح الفقهي البياني لكن الفضل في الثورة المعرفية الكبرى يعود إلى عقل الأنوار في أوروبا الغربية الذي استطاع فرض قطيعة حاسمة بين السلطة الإلهية والبشرية، وفي خضم هذه الثورة التي أسست لحقوق الإنسان انبثق مفهوم التسامح بشكل جريء وبأكثر قوة وقدرة على الانتشار لكن بدون تطبيق بل وبدون حرص على هذا التطبيق.

إن مجتمعات السياق الإسلامي حسب أركون لم تشارك في هذه الثورة المعرفية التاريخية رغم أن الفكر الفلسفي في تاريخ الإسلام اتخذ هذا المنحى وسعى إلى تأسيس عقلانية فلسفية في مقابل عقلانية فقهية، لكن هذا الفكر لم يستطع أن يتجاوز بنية العقل الديني لأنه قام على عقلانية أرسطية نفترض دوما وجود يقين واحد وتنفي كل ما سواه وهذا اليقين لا يتوافق مع التسامح النقدي الحديث الذي يتأسس على تعددية الحقيقة ونسبيتها، كما أننا نعلم أن هذا الفكر نفسه قد استبعد عمليا من أرض الإسلام منذ وفاة ابن رشد (1198 م) أي منذ القرن السادس هجري ، الثاني عشر ميلادي(13)، وعلى الرغم من ذلك لا يمكننا الحكم –حسب أركون – على التراث الإسلامي أو أي تراث ديني آخر بأنه تراث اللاتسامح لسبب بسيط هو أن مفهوم التسامح بمعناه الحديث لم يكن ليخطر

على بال قبل إنجازات عصر الحداثة، لقد كان يشكل اللامفكر فيه l'impensé بالنسبة للعقل الديني المرتبط بالفضاء القروسطي.

مسألة الفرق بين التسامح السلبي و التسامح النقدي الإيجابي :

التسامح بالمعنى الحديث حسب أركون يعني : "الاعتراف للفرد – المواطن بحقه في أن يعبّر داخل الفضاء المدني عن كل الأفكار الدينية أو السياسية أو الفلسفية التي يريدها ولا أحد يستطيع أن يعاقبه على التعبير عن أرائه اللهم إلاّ إذا حاول فرضها عن طريق القوة والعنف على الآخرين"(14) ، ممارسة هذا الشكل من التسامح بفعالية يتطلب تحقيق شرطين أساسين :" أ – وجود دولة حق وقانون تضمن الحصانة المتساوية لحرية التعبير لكل المواقع الفكرية والعقائدية دون استثناء، أي لكن الأديان والفلسفات والمذاهب حتى ولو مست موضوعات مقدّسة من قبل الزمن وتوالي القرون.

ب– وجود مجتمع مدني متماسك ومتقدم ومشبع بالثقافة الفلسفية والقانونية المتسامحة، حتى يكون شريكا حرا ومتشددا مع دولة القانون، عندئذ لا تسقط هذه الأخيرة تحت سلطة الإغراء أو المحاباة لطرف بأي شكل من الأشكال"(15).

لقد استطاعت الأنظمة الديمقراطية المتقدمة في أوروبا الغربية أن تتوصل إلى تحقيق هذين الشرطين، فحذفت من دساتيرها كل القوانين التي تخص الإدانة بتهمة الكفر وغيرها لأن الإيمان وفق منطق عقل الحداثة أصبح مسألة شخصية، يتحدث أركون عن هذه الإيجابيات رغم أنه ينتقد في الآن نفسه الانتكاسات التي عرفتها وتعرفها ممارسة التسامح النقدي، بحكم تشنج الحداثة وتصلب عروقها كما يحصل لأي نظام يتاح له أن ينتصر وينتشر، لكن هذا النقد الذي ينبغي أن يوسّع لا يعني مراجعة منجزات الحداثة.

في المقابل فإن شرطي ممارسة التسامح النقدي الايجابي الحديث لازالت غائبة في مجتمعات السياق الإسلامي، فانبثاق المجتمع المدني لازال محتشما وخجولا وغير جلي، ثقافة اللاتسامح لازالت سائدة في البرامج المدرسية، لازالت النظرة إلى الفرد كمجرد عضو "

مغفّل" في طائفة أو عشيرة وليس له وجود كمواطن حر في دولة حديثة، إن مفهوم المواطن الذي يتجاوز انتماءاته المحلية لا يزال معدوما.

ما قد نجده في السياق الإسلامي، في نظر أركون، مجرد خطاب حول تسامح سلبي تكتيكي مؤقت، تسامح يحيل إلى مفهوم الشفقة، الشفقة البريئة أو المدروسة، كشأن مفهوم الحلم عند العرب، وهو تسامح من جهة واحدة لا يمكن أن يمارس في الاتجاه المعاكس تسامح الملك مع الرعية، أو المسلم "الصحيح" مع المسلم "غير الصحيح" (الزنديق، الفاسق...)، لأن الاتجاه المعاكس هنا سيعني الاحترام والطاعة والخضوع بشكل مؤقت في انتظار يوم تنقلب فيه الموازين وتتغيرعلاقات القوة.

وعندما يلجأ بعض الفقهاء أو المثقفين إلى الآيات القرآنية والأحاديث النبوية للبرهنة على أن الإسلام دين التسامح فإنهم يعبرون ـ—حسب أركون — عن تسامح بلاغي زخرفي لا يجسّد الجدية المطلوبة.

هذا النوع من التسامح السلبي عرفته الحداثة في بداياتها في القرنين 17 و18م، من ذلك — جون لوك- في كتابه "رسالة في التسامح" الذي دعا فيه إلى التسامح وبشر به من أجل القيام بنقد اجتماعي للمجتمع الانجليزي في زمنه، وكذلك فعل فولتير في" Traité sur la tolérance" لكنه كان أكثر حدّة وهجومية في نقده للمجتمع الفرنسي لأن الظروف كانت مناسبة ولأن الرأي العام المساند للعقلانية في فرنسا قدمّ له الدعم والمساندة في نقده للكنيسة . ولم يكن مونتسكيو في "روح القوانين" بعيدا عن هذا التناول السلبي للتسامح عندما تجنب مهاجمة المسيحية مباشرة لكنه هاجمها بطريق غير مباشر وتحدث عن التعصب الديني واللاتسامح في استخدامه لسيرة الفرس والأتراك وتاريخ الإسلام(**16**). إن مثقفي وبعض فقهاء السياق الإسلامي في نظر أركون يعيدون من حيث لا يشعرون أو يشعرون إنتاج نفس الإشكاليات الأخلاقية والاجتماعية والسياسية لكبار دعاة التسامح في القرنين 17-18م، لكن مع فارق جوهري هو أن عقل الحداثة والأنوار واصل مساره إلى النهاية

وقرّر مواجهة تراثه الديني بكل شجاعة وجرأة وصراحة فانتقل بذلك من منطق العقل الديني إلى منطق العقل الحديث ومن تسامح سلبي تكتيكي مؤقت إلى تسامح نقدي إيجابي في حين لازالت مواجهة التراث الإسلامي مواجهة عقلانية محتشمة جدا يطغى عليها التناول التبجيلي والأيديولوجي الذي يستهدف استخدام الماضي لتلبية حاجات الحاضر، يقول أركون : "من العبث أن نبشّر أخلاقيا بالتسامح ونحن نقوّي عبر التلاعب بالنصوص المقدسة أو التي أضفى عليها الزمن صفة القداسة كل أصناف ما لا يمكن التفكير فيه، الذي ورثناه عن الفكر الوسيط والذي أصاب اليوم من الانتشار قسطا هائلا وتغلغلا هاما داخل الأوساط الشعبية"(**17**).

إن أشكلة مسألة التسامح واللاتسامح في السياق الإسلامي في نظر أركون تتم من خلال مشروع جذري لنقد التراث نقدا علميا والتمييز فيه بين البعد الروحي للدين والبعد السلطوي والإيديولوجي عبر إضاءة الماضي ، باستخدام المناهج المعاصرة في العلوم الإنسانية لتفكيك كل ما من شأنه أن يضعف أو يعرقل التفتح الأقصى للعقل أو يحول بين الإنسان وتحقق حريته ضمن احترام واع لرسالته الإنسانية ومناخه الثقافي والاجتماعي والكوني.

الهوامش:

(1)-أنظر مقال " النقاش الأول في التسامح و التعصب في الفكر العربي الحديث" لجابر عصفور في المجلة الإلكترونية "التسامح" www.altasamoh.net/article.asp.id=253 ، نظر يوم 2007/07/01

(2)-أنظر كتاب Rachid Benzine,Les *Nouveaux penseurs de l'islam*,Paris, Albin Michel, 2004

(3)-أنظر،الجيلالي المستاري، قراءة في كتاب " مفكرو الإسلام الجدد"،مجلة إنسانيات،عدد 31،سنة 2006،ص90-91

(4)- أركون، محمد، الفكر الأصولي واستحالة التأصيل، ترجمة:هاشم صالح، بيروت، دار الساقي، 1999،ص9

(5)-المرجع نفسه، ص 9-10-11

(6)-المرجع نفسه، ص 12

(7)- أركون ، محمد .قضايا في نقد العقل الديني ، ترجمة هاشم صالح ، بيروت، دار الطليعة. 1998،ص231

(8)-المرجع نفسه، ص 233

(9)- المرجع نفسه، الصفحة نفسها

(10)- المرجع نفسه، ص 234

(11)- المرجع نفسه، الصفحة نفسها

(12)- المرجع نفسه، ص 240

(13)- المرجع نفسه، ص 241

(14)- المرجع نفسه، ص 243

(15)- المرجع نفسه، ص 245

(16)- المرجع نفسه، أنظر صفحات 248-249-250

(17)- المرجع نفسه،ص250